الأمم المتحدة

TCDC/12/L.8

Distr.: Limited
31 May 2001
Arabic
Original: English

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
الدورة الثانية عشرة
نيويورك، ٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١

مناقشة مواضيعية بشأن دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١ - افتتحت الدورة بتقديم الكلمة الرئيسية، وهي ''بناء قدرات علمية وتكنولوجية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة في الجنوب''، ألقاها الدكتور م. ح. أ. حسن، الأمين العام لشبكة المنظمات العلمية في العالم الثالث. وقد أوجز الدكتور حسن ثلاثة تحديات تعترض سبيل التنمية العلمية في الجنوب وهي: (أ) كيفية الحد من اتساع الثغرة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في إنتاج واستغلال العلوم والتكنولوجيا؛ و (ب) كيفية تنمية القدرات والقيادات المحلية واستمرارها والاستفادة منها في مجالي العلم والتكنولوجيا؛ و (ج) كيفية بناء قضية قوية لدعم تطوير العلوم والتكنولوجيا في بلدان الجنوب. ولاحظ أيضا أن التطورات في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مثل البريد الإلكتروني والإنترنت توفر فرصا في هذا الصدد، وأورد مثالا على ذلك تطوير التكنولوجيا اللاسلكية في غانا، ونوّه بنمو العلم والتكنولوجيا في الأرجنتين والصين والمكسيك، وهي بلدان أنشأت برامج ومراكز امتياز متطورة في مجالي البحث والتدريب. وكون البلدان الكبيرة في الجنوب تملك مجموعة كبيرة من العلماء وخبراء التكنولوجيا يوفر أيضا فرصا للبلدان النامية الأخرى لأن تستفيد من خبرات تلك البلدان.

٢ - وفيما يتعلق بمواجهة التحديات واغتنام الفرص، قدم الدكتور حسن وصفا لخطة عمل تتألف من ١٢ نقطة لبناء القدرات في مجالي العلم والتكنولوجيا. وتشمل خصائصها الرئيسية ما يلي: تحديد النظم التعليمية؛ وإنشاء وتدعيم وحدات امتياز في مجالي العلم

والتكنولوجيا في الجامعات والمؤسسات في البلدان النامية؛ وبدء برامج زمالات رئيسية لدعم التعليم الجامعي والعالي في مراكز الامتياز في بلدان الجنوب؛ وإنشاء شبكات من المؤسسات لمعالجة المشاكل الحاسمة التي تواجه بلدان الجنوب؛ ومشاطرة الخبرات الابتكارية والناجحة في مجالي العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية؛ وإنشاء وتعزيز أكاديميات علمية قائمة على الجدارة؛ وإنشاء أفرقة خبراء ذات تخصصات مشتركة في بلدان الجنوب؛ وإشراك القطاع الخاص بفاعلية في تنمية العلم والتكنولوجيا؛ وتعبئة العلماء المغتربين البارزين؛ وعقد مؤتمرات قمة علمية لبلدان الجنوب؛ وتنمية إرادة سياسية قوية على الصعيدين الوطني والإقليمي لدعم العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية؛ والبحث عن طرق جديدة لتمويل الأنشطة الرامية إلى تشجيع التعاون في مجالي العلم والتكنولوجيا في بلدان الجنوب.

٣ - وأكد الدكتور حسن، في رده على تعليقات واستفسارات وجهتها عدة وفود، على قيمة مشاركة وزراء العلم والتكنولوجيا في مؤتمرات يشارك فيها رؤساء أكاديميات العلوم، باعتبار ذلك وسيلة لكسب الدعم على الصعيد الوطني لأغراض العلم والتكنولوجيا. وأوصى أيضا بالقيام بعمليات استعراض مماثلة باعتبار ذلك جزءا من عملية اختيار مؤسسات بحثية وتدريبية لإدراجها في كتب دليل.

٤ - وبعد الكلمة الرئيسية، وجهت اللجنة الرفيعة المستوى اهتمامها نحو خمسة عروض تتصل في مواضيعها بالموضوع الرئيسي للمناقشة.

٥ - وقد تحدث أمام اللجنة أولا الدكتور أميتاف راث، مدير المؤسسة الدولية لبحوث السياسات، عن موضوع ''التعاون بين بلدان الجنوب في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية''. وبدأ حديثه مفترضا أن جميع الأنشطة المفيدة اجتماعيا تجسد مجموعات من المعارف والتكنولوجيات، ومن ثم فإنها تنضوي تحت فئة العلم والتكنولوجيا، ثم واصل حديثه ملاحظا أن الجنوب مستودع لكثير من المعارف المفيدة والعملية التي ينبغي أن تتقاسمها البلدان. ولكن حتى يسهم العلم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية، لا بد من أن تكون هذه أيسر تناولا وأن تكون تطبيقاتها أوسع نطاقا وأن تطبق بمزيد من الفعالية. فإقامة نظام لتوليد المعارف والاستفادة منها تتطلب قوة عاملة مثقفة وماهرة؛ ومؤسسات تعليمية تولد المعارف وتدرب المزيد من الناس؛ ومختبرات للبحوث العلمية؛ وتقديم الدعم للهياكل الأساسية للمؤسسات؛ وإنتاج ونشر المعلومات العلمية والتقنية؛ ونظاما اجتماعيا إنتاجيا يتطلب معارف جديدة ويستفيد منها، ويشجع على استحداث تكنولوجيات جديدة؛ وسياسات وموارد توفر الدعم لكل ما ذكر أعلاه وتمكن من تكاملها الوثيق.

٦ - ففي هذه البنية المتغيرة الحالية والمتسمة بالفتوحات المتواصلة في مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الحيوية وبابتكار مواد جديدة وإحداث تغييرات في طبيعة النظم العلمية والتكنولوجية، تتخذ المعرفة بصورة متعاظمة شكل شبكة من الأنشطة تتطلب التواصل والتعاون. وفي الجنوب الذي يتسم بمزيد من سمات التباين والتغاير يتيح فرصا جديدة في مجالات من قبيل التكامل وتبادل المعارف والاستفادة الفعالة من موارد العلم والتكنولوجيا الشحيحة، وإقامة تحالفات استراتيجية. وفي هذا السياق، يتعين أن تعمل بلدان الجنوب على اكتساب المعارف المتاحة لدى بلدان الشمال وعلى تكييفها مع القيام في الوقت ذاته بتنمية قدراتها الذاتية من أجل بناء التكنولوجيات وتحسينها لما يعود بالفائدة عليها، وأن توثق جهودها الذاتية، وما يترتب على التعاون بين بلدان الجنوب من نتائج من أجل تدعيم إيمانها بأهمية هذه الأنشطة.

٧ - ولتلبية احتياجات البلدان النامية من نظم المعارف والتكنولوجيات، اقترح الدكتور راث إنشاء إطار عمل يركز على جهتين فاعلتين رئيسيتين، هما: حكومات بلدان الجنوب والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب. فعلى الحكومات أن تقوم باستعراض وتقييم البرامج الوطنية؛ وتخصيص نسبة واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم العلم والتكنولوجيا، وزيادة الطلب على التطبيقات والابتكارات المعرفية، وتوفير آليات مطورة لإقامة الشبكات والتعاون. وإذا أخذ في الاعتبار عدم كفاية عدد موظفي الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومواردها، يتعين على الوحدة أن تكون انتقائية في أنشطتها التي ينبغي أن تشمل ما يلي: تحسين المعرفة في أنحاء العالم بجميع برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإلقاء الضوء على التجارب الإنمائية الناجمة وغير الناجمة وتبادل المعرفة بها؛ وزيادة التعاون في مجال البحوث، بما في ذلك زيادة الاستفادة من شبكة المعلومات لأغراض التنمية؛ وضع معايير جديدة لاختبار المبادرات التي ينبغي تقديم الدعم لها؛ ودعوة جهات فاعلة جديدة إلى المشاركة، كالقطاع الخاص والقطاع الاجتماعي والمؤسسات مثلا.

٨ - وأوصى الدكتور راث البلدان النامية بأن توافق على أنظمة حقوق الملكية الفكرية التي لا تتجاوز الشروط الدنيا التي حددتها منظمة التجارة العالمية. وبصدد وصف بلدان الشمال بأنها تعد في المقام الأول منتجا للتكنولوجيا بينما تعتبر بلدان الجنوب بصفة أساسية مستهلكا ومنفذا لها، أشار الدكتور راث إلى أن إنتاج بلدان الشمال من التكنولوجيا يفوق إنتاج بلدان الجنوب، بيد أن بلدان الجنوب ترى أن معظم التكنولوجيا المنتجة في الشمال تكون إما باهظة التكلفة أو غير مفيدة. بيد أنه لا مناص لبلدان الجنوب من استخدام

التكنولوجيا المنتجة في بلدان الشمال ريثما تبني قدراتها الذاتية، ولكن ينبغي أن تصبح مستهلكا ومنتجا للتكنولوجيا في جميع الأسواق.

٩ - واستهلت الدكتورة مرفت بدوي، مديرة الإدارة التقنية في الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عرضها عن ''التعاون بين بلدان الجنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا: دور الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية''، بتقديم لمحة عامة عن الفلسفات والمسائل والعوامل التي ينطوي عليها التعاون العربي في مجال العلوم والتكنولوجيا. وشددت على أن الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المتينة تشكل دوافع قوية للتعاون وأن التجربة العربية أثبتت أن هذه الروابط توثق عرى التعاون بين بلدان العالم الثالث. وفضلا عن ذلك، تشجع هذه الروابط التعاون الدولي، إذ أن البلدان العربية تهتم بتمتين الروابط والتعاون على الصعيد الإقليمي مع بلدان الجنوب الأخرى.

١٠ - وتمثل التكنولوجيا بوصفها مفتاح التنمية المستدامة أولوية في جدول الأعمال الإقليمي إذ أنها تعد شرطا لتحقيق التطلعات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالازدهار الاقتصادي وبالاستقلال السياسي. وبفضل إنشاء قاعدة تكنولوجية محلية ستتوافر لدى البلدان النامية المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام مواردها البشرية والطبيعية بأقصى قدر من الكفاءة وستساعدها في إعداد تقنيات الإنتاج التي تناسب استراتيجياتها الإنمائية وبيئتها الثقافية.

١١ - وتواجه البلدان النامية مسألتين رئيسيتين لهما صلة بالسياسة العامة في مضمار استحداث التكنولوجيا ونقلها بصورة ناجحة هما: اختيار ونقل واستيعاب واستحداث تكنولوجيات جديدة مناسبة وتطوير التكنولوجيات التقليدية المستخدمة في الوقت الراهن. وينبغي أن يؤدي نقل التكنولوجيات المختارة واستيعابها فعلا إلى زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية إلى أقصى حد وإلى تقليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية إلى أدنى حد وأن يكونا نقطة انطلاق لتفاعل إيجابي بين التطور التكنولوجي والأبعاد الأخرى للتنمية.

١٢ - وبعد أن عرضت الدكتورة بدوي هذه الأفكار العامة في مجال السياسة العامة، تطرقت إلى الأهداف المحددة التي يسعى الصندوق العربي إلى تحقيقها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومن بينها، (أ) تعزيز الاعتماد على الذات بين البلدان الأعضاء فيه من خلال تقوية ما لديها من قدرات خلاقة لإيجاد حلول للمشاكل الإنمائية على نحو يتسق مع قيمها واحتياجاتها الذاتية؛ (ب) دعم وتعزيز الاعتماد على الذات بين البلدان النامية مجتمعة من خلال تبادل التجارب وتقاسم الموارد وتطوير قدراتها المتكاملة و (ج) تطوير أنظمة المعلومات وشبكات الاتصال الإقليمية.

١٣ - ويساهم الصندوق العربي في إقامة المؤسسات وإنشاء الشبكات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا في مجالات مثل الأمن الغذائي وتكنولوجيا المعلومات والصحة ويقدم الدعم لبرنامج بحث واسع النطاق في مجالات مثل إدارة نظم الانتاج وإدارة الموارد الطبيعية وتدعيم المؤسسات وطائفة من المبادرات من بينها المخيم العالمي الذي يقدم برنامجا للتعليم عن بعد يشمل تقديم برامج أكاديمية تلبي احتياجات محددة عبر شبكة الإنترنت إلى مجموعة من الطلاب في سائر أرجاء العالم، مستخدما لذلك الغرض أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات.

١٤ - ويتعاون الصندوق العربي، بغية تحقيق أهدافه، مع طائفة واسعة النطاق من العناصر الفاعلة من بينها الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والجامعة العربية المتخصصة وأنظمة البحث الزراعي الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

١٥ - وقدم الدكتور كانايو ف. نوانزي، عضو فريق المناقشة، والمدير العام لرابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا موضوعا عن ''التعاون بين بلدان الجنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا لتحقيق الأمن الغذائي: تجربة رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا''. وقدم الدكتور نوانزي استعراضا عاما للدور الذي تضطلع به الرابطة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب استجابة للمهمة الموكلة إليها في مجال الأمن الغذائي وتقليص الفقر في غرب أفريقيا ووسطها. وسرد على وجه الخصوص ما قامت به الرابطة من دور في استحداث أنواع جديدة من الأرز في أفريقيا تعرف بالأرز الجديد لأفريقيا ''NERICA''.

١٦ - وتوجه برامج البحوث التي تجريها رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا، المؤلفة من ١٧ دولة عضو من غرب ووسط أفريقيا، نحو تقديم الحلول الملائمة للتحديات التي تواجه البيئة الأفريقية، إذ أن التنمية الزراعية هي العمود الفقري للتنمية الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، أوضحت التجارب أن البحوث الزراعية المحلية تمثل بالنسبة لأفريقيا شرطا مسبقا لتوفير إمدادات غذائية يمكن الاعتماد عليها، وأن هذه الإمدادات تعد شرطا لازما لتطوير القطاع الصناعي وتوسيع نطاقه.

١٧ - والأرز من المحاصيل الغذائية الرئيسية في أنظمة الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتقدر المساحات التي يزرع فيها بنحو ٦,٤ مليون هكتار. وتختلف أهمية الأرز من منطقة إلى أخرى، بيد أن غرب أفريقيا هي دون الإقليم الذي يحتل المرتبة الأولى وتبلغ المساحة المزروعة فيه ٦٤ في المائة وينتج ٦٢ في المائة مما تنتجه أفريقيا. وأخذت رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا، إدراكا منها لأن التنمية الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تستدعي تحولا جذريا عن التفكير والنهج المألوفة يقترن بفهم عملي معمق للظروف

البيئية والاجتماعية والاقتصادية، في استحداث تكنولوجيات تناسب البيئة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى دون أن تحدث تغييرات في تلك البيئة لتتناسب مع التكنولوجيا.

١٨ - وتتسم أنواع الأرز الجديدة لأفريقيا (NERICA) التي تنتجها رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا وهي أنواع هجينة بين الأرز الأفريقي المحلي (oryza glaberrima) و الأرز الآسيوي العالي الغلة (oryza sativa) بمزايا عديدة هي: الغلة العالية التي يمكن تحقيقها ودورة نمو قصيرة والقدرة على مقاومة الأعشاب الضارة والآفات والأمراض الأفريقية الرئيسية واحتواؤها على نسبة عالية من البروتين وتمتعها، في كثير من الأحيان، بقدرة أكبر من الفصائل المحلية على مقاومة الجفاف والملوحة. ويعزى تقبل وانتشار أنواع الأرز الجديدة التي يزرعها المزارعون في الوقت الراهن في جميع البلدان الأعضاء في رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا البالغ عددها ١٧ بلدا، إلى اتباع نهج قائم على المشاركة في البحوث المتعلقة باختيار الأنواع وإنتاج البذور في المجتمعات المحلية.

١٩ - ويعزى نجاح تجربة أنواع الأرز الجديدة لأفريقيا إلى الشراكات الفعالة ومن بينها علاقات التعاون بين بلدان الجنوب ومع أطراف ثالثة. وكان للدعم الذي قدمته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وحكومة اليابان ومؤسسة روكفلر ومؤسسة غاتسبي وإدارة التنمية الدولية ضلع كبير في تحقيق هذا الإنجاز.

٢٠ - خاطب الدكتور غوردون كونواي، رئيس مؤسسة روكفيلر، اللجنة الرفيعة المستوى عن ''دور القطاع الخاص والمنظمات التي لا تستهدف الربح في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا: تجربة مؤسسة روكفيلر''. وقد ظلت مؤسسة روكفيلر منذ بدايتها تهتم بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما في مجال الصحة العامة. وحسبما ذكره الدكتور كونواي، ساهمت عدة عوامل في زيادة التعاون فيما بلدان الجنوب، وهي، ضمن جملة أمور، السوق العالمية المتزايدة، وتعاظم التباين فيما بين البلدان النامية، والحاجة لأن تقدم البلدان القوية المساعدة إلى البلدان الضعيفة، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعاظم الاستثمار في القطاع الخاص في بلدان الشمال. وربما يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب سبيلا رئيسيا يمكن أن يستفيد الفقراء عن طريقه من العولمة.

٢١ - وحدد الدكتور كونواي العديد من الآليات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي آليات تؤدي في الغالب إلى نتائج إيجابية وسلبية على حد السواء. ويمكن أن يؤدي إنشاء مراكز إقليمية لرعاية بحوث عالية الجودة، مثل المجمع الأفريقي للبحوث الاقتصادية في نيروبي، وهو منظمة عامة لا تستهدف الربح، إلى إجراء مجموعة هامة من البحوث ذات الجودة العالية جدا؛ بيد أنه يمكن أن يؤدي أيضا إلى استقطاب ذوي الكفاءات من بلدان

أخرى. وتعمل المؤسسات الرسمية التي توجد صلات فيما بينها على الربط بين المشرفين على ذوي الزمالات في الجامعات، مما يزيد قدرات الجامعات ويؤدي إلى التلاقح المعرفي فيما بينها. وعلى الرغم من أن ذلك يمكن أن يشكل آلية قوية إذا عمل بصورة جيدة، فإنه باهظ التكلفة ويتطلب مجهوداً كبيراً للمحافظة عليه. وتمثل التحالفات، كمنتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم، الذي يشجع تعليم المرأة في أفريقيا، أيضاً أداة فعالة عندما يشمل الأشخاص المناسبين والمواضيع المناسبة. وتمثل الشراكات العاملة في مجال البحث والتدريب، وشبكات المعلومات ونقل التكنولوجيا آليات أخرى يمكن أن تقوم بدور في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٢ - ويمكن أن ينتج العديد من الفوائد من التعاون، مثل كسر عزلة البلدان، وتلاقح الأفكار، وتعزيز القدرات، وإضفاء الشرعية على التفكير الإنمائي الجديد، ولا سيما فيما يتعلق بالأفكار الصادرة من بلدان الجنوب، وحماية العلم والتكنولوجيا من الصدمات السياسية والاقتصادية. بيد أنه يمكن أن يكون هناك جانب سلبي للتعاون، وهو ما قد يعزز الهياكل البالية القائمة ليس إلا، أو يكون عوضا عن المؤسسات الضعيفة بدلاً من أن يساعد في تحويلها، أو يعمل على نقل الموارد بعيداً عن الاستثمارات اللازمة في المؤسسات المحلية. وإذا لم يوجد سوى مصدر واحد للدعم، فإن التعاون يواجه خطر التعرض لنزوات تلك الجهة المانحة.

٢٣ - ولزيادة احتمالات نجاح التعاون، من المهم كفالة ما يلي (أ) أن يوفر نطاق من الدعم المقدم من طائفة من الجهات المانحة، ولا سيما الحكومات؛ (ب) أن يكون الهدف واضحا، أي لا ينبغي التعبير عنه كفكرة عامة تقضي بأن بعض الخير سينتج عن الجهد المبذول؛ (ج) وأن تحدد الغايات بدقة؛ (د) وأن توضح ميزات الآلية المعينة التي ستطبق.

٢٤ - وختم النقاش المواضيعي بالعرض المعنون ''نماذج مبتكرة للتعاون بين بلدان الجنوب'' الذي قدمه الدكتور كيئيشي موراؤكا، مدير شعبة التنسيق بين الجهات المانحة التابعة لإدارة التخطيط والتقييم بالوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وفي حين أن حكومة اليابان تدعم بنشاط التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف للمساهمة في نقل التكنولوجيا المناسبة لمستوى التنمية في البلدان المستفيدة، فقد ركز الدكتور موراؤكا على الأنشطة الثنائية.

٢٥ - وقدم وصفاً موجزاً لطبيعة وأهداف أنواع عديدة من الخطط التي تستخدمها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي للاضطلاع بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التدريب في بلدان ثالثة، وإيفاد الخبراء، وإقامة الشراكات، وتحقيق التعاون الثلاثي الأطراف، والربط

الشبكي للمؤسسات. والهدف من التدريب في بلدان ثالثة، الذي يتم في منطقة معينة للبلدان النامية فيها قاعدة مشتركة من حيث العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية، هو نقل ما لليابان من تكنولوجيا وخبرة فنية على نحو يتسق مع الظروف المحلية، وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي عام ١٩٩٩، قدمت ١٢٨ دورة في إطار هذا البرنامج ضمت ٢ ٣٤٤ مشاركاً من ١٣٧ بلداً مشاركاً. وقد كان استخدام موظفين من البلدان النامية كخبراء هو أحد أشكال التعاون التقني منذ السنة المالية ١٩٩٤. ويقوم الخبراء، بصفة عامة، إما بإكمال ودعم جهود الخبراء اليابانيين في بلد ثالث أو بتطوير ونشر إنجازات التعاون التقني لليابان إلى بلد ثالث. ويتضح دور الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في التعاون الثلاثي الأطراف من خلال مشروع التنمية الريفية وإعادة التوطين في كمبوديا الذي يهدف إلى تحسين سبل معيشة اللاجئين الذين أعيد توطينهم في مقاطعتي كومبونغ سبيو وتاكيو من خلال إنشاء هياكل أساسية في المناطق الريفية. ويشمل المشروع تعاون حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وعقدت حكومة اليابان أيضاً اتفاقات شراكة مع بلدين في آسيا (سنغافورة وتايلند) وبلدين في أفريقيا (مصر وتونس) بينما بدأت برامج مشابهة في أمريكا اللاتينية (البرازيل وشيلي)؛ وتُجرى مناقشة لإبرام اتفاقات أخرى. ويمثل الربط الشبكي للمؤسسات نشاطاً جديداً يستفيد من المؤسسات القائمة لتحقيق التعاون على الصعيد الإقليمي، ومن هذه المؤسسات مثلا شبكة التعليم الهندسي في جنوب شرق آسيا.

٢٦ - وشدد الدكتور موراؤكا على أهمية تقييم الاحتياجات، والتغذية المرتدة، والمتابعة، والربط الشبكي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بفعالية، وإقامة نظام للتقييم لنجاح جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب.